

الدكتور بن دغر في حوار صحفي:

لدى المؤتمر برنامج يلبي طموح الغالبية العظمى من أبناء اليمن

قبل ١٩٦٧م..

وحول دور المؤتمر في القضية الجنوبية أفاد بن دغر: «نحن لم نتحرك بما فيه الكفاية لما يتعلق بالقضية الجنوبية، كنا نتفرج والأطراف تتصارع في الجنوب وهذا كان خطأ لأنه يفترض على المؤتمر الشعبي العام أن يمتلك رؤيته الخاصة لمعالجة الوضع في الجنوب وأن يسارع إلى طرح هذه المبادرة وأن يتأكد من أنها رؤية سليمة وتتفق مع رغبات أهلنا في الجنوب ومع رغبات اليمنيين بشكل عام لأنه إذا نحن ذهبنا نحو خصوصيات فإن اليمن سوف تنفتحت لأننا كلنا جننا من هويات صغيرة لو أننا عدنا إلى هذه الهويات فلن تكون لنا هوية يمنية واحدة».

وفيما يتعلق بلقاء المعوث الأممي جمال بن عمر بقرارات المعارضة في القاهرة، أوضح الأمين العام المساعد «أولا غالبية الأطراف لم تتحضر ومنها علي سالم البيض لأنه لا يقبل إطلاقاً بفكرة الحوار في إطار الدولة الموحدة وهي ليست واقعية على أي حال وهي غريبة على الرجل ولكن يبدو أن المتغيرات تغير الناس في ثابت حياتهم السياسية وتمكنهم بفكرة فك الارتباط يجعلهم بصورة مختلفة ولأسف الشديد يجب أن نعترف أن هناك من يؤيدهم ومن يميل إلى هذه الفكرة من أبناء المحافظات الجنوبية ويتبعون هذه الفكرة.. أنا أرفض فيدرالية بين شطرين وفيدرالية بين طائفتين، إذا نريد أن نحافظ على دولة موحدة فلا بد أن نغادر المركزية بأي صورة من الصور، وأنا أعتقد أن معظم القوى تتفق معنا. لم يخرجوا بشيء للأسف الشديد بل إنهم جعلوا الأمر أكثر تعقيداً، هناك ثلاثة تيارات الأول يرى أنه لاجل سوى فك الارتباط، وتيار ثان يرى فيدرالية على أن يتم بعدها استفتاء حول حق تقرير المصير، وتيار ثالث يقبل بالوحدة ويبحث في أشكال الدولة المختلفة بما في ذلك شكلها المركزي.. وأنا أرى أن المهم الحفاظ على الوحدة، والوحدات التي صمدت في العالم كله هي وحدات لامركزية ووحدات فيدرالية، والفيدرالية للأسف مشبوهة عندنا لأن البعض يراها نوعاً من الأقاليم سوف تنشأ فيها دول.. لسنا محتاجين أن نضع تجربة إنسانية خاصة بنا.. التجارب أماناً واضحة».

وفي معرض رده على سؤال حول حضور رئيس المؤتمر جلسات الحوار الوطني الشامل المرتقب أجاب بن دغر: «أنا بتقديري لا أعتقد أنه سيحضر.. علي عبدالله صالح حكم فترة ٣٢ سنة وهي فترة كافية.. هذه الفترة لم يحصل عليها حتى الإمام يحيى ولا يوجد حاكم في اليمن حكم ٢٣ سنة ولا أظن أن علي عبدالله صالح يطعم أن يمارس سياسة بعد هذا بالطريقة التي يتصورها الآخرون، ولا أعتقد أنه سوف يترأس جانب المؤتمر الشعبي العام في الحوار الوطني، لا أظن أنه سيغامر.. لماذا يغامر وهو لديه فرصة أن يتراح ويمارس حياته الطبيعية كما يمارسها أي مواطن، هو لا يمارس السياسة عن قرب وبحكم أنه رئيس المؤتمر فهو مضطر أن يمارس بعض السياسة، لكن في نهاية المطاف لم يعد هو رئيس الدولة.. إذا أخذنا بالاعتبار أن علي عبدالله صالح قد حكم ٢٣ عاماً وأن المؤتمر الشعبي العام الذي يترأسه علي عبدالله صالح لديه أغلبية في البرلمان وأن الملايين التي كانت تحتشد في السبعين بوحى من علي عبدالله صالح ومن المؤتمر يجب أن نعترف أن علي عبدالله صالح لا يزال لديه حضور اجتماعي وسياسي في وعي الناس وفي قلوبهم بدليل الناس الذين حضروا في عيد الأضحى للسلام عليه».

وتابع بن دغر: «هل علي عبدالله صالح مصر على ممارسة السياسة، أنا في تقديري الشخصي أنه لم يعد مصراً على ذلك وليس من مصلحته أن يصر على ممارسة السياسة.. قد تكون نهم علي عبدالله صالح فوق طاقته وتطلب منه فوق طاقته وما لا يستطيع أن يفعله حتى الناس، أنا أعتقد أنهم يطلبون منه أن يقوم بهما لا يستطيع أن ينفذها وأن يمارس سياسة في وقت لم يعد بإمكانه أن يمارسها وأن يسجل مواقف سياسية، وأنا أعتقد أن هذا النوع موجود عند بعض المؤتمريين وعند بعض الناس وهذا نوع موجود منذ ٣٣ سنة، لماذا نريد أن نلغيه بسرعة.. أتصور أن بعض قيادات وقواعد المؤتمر الشعبي العام يريدون من علي عبدالله صالح أن يمارس نفس الدور الذي كان يمارسه خلال الفترة الماضية، ولا أعتقد أن علي عبدالله صالح يريد أن يستطيع، قد تغيرت الظروف، والتحول الذي حدث في اليمن أعتقد أنه لا ينظر للأمر كما كان ينظر إليها عندما كان رئيساً لليمن، هو يعرف أن التحول قد أدى إلى تغير في قمة الدولة وهرمها، وهذا التغير ليس فقط في الأشخاص ولكن في البرامج، وأن هذا التغير يؤثر يومياً على الواقع ويحدث تحولاً سياسياً كبيراً حتى في إطار التحالفات السياسية، وتأثير القوى السياسية يتبدل منذ الأزمة حتى الآن ويتبدل أكثر بعد توقيع المبادرة الخليجية، وهذا السبب هو الذي جاء بالمعارضة إلى السلطة».



رئيس الجمهورية يحتاج إلى المؤتمر الشعبي العام والعكس

علينا أن نتنقل من مرحلة الائتلاف إلى مرحلة التحالف حتى تخرج اليمن من أزمتها

أقف ضد إيجاد مشكلة في هوية الجنوب

يمثلون تياراً دنيماً معيناً هو الزيدية في اليمن، والإصلاح في الطرف المقابل يمثل تياراً دنيماً آخر السنة، أو الشافعية في اليمن، وهنا الخطورة إذا استمرت هذه الصراعات وأوصلتنا إلى صراع طائفي أو مذهبي واقتربنا من حدود التماس من المذهبيين فإن اليمن ستكون على شفا حفرة، وأرجو أن لا نصل إلى ذلك».

وأضاف: «ليس للمؤتمر الشعبي العام تحالف مع الحوثي ولكن دعني أقول لك إن الحوثي يشعر بالضيق من سلوكيات بعض الإخوان في المشترك، والمشترك يشعرون بالضيق وعدم الرضا تجاه الحوثي وهو الأمر الذي أدى إلى الصدامات بين «الإصلاح» والحوثي، ودعني أقولها بكل صراحة: كل طرف سياسي سيكون غيباً إذا لم يبحث عن تحالفات سياسية جديدة ومن لم يوسع تحالفاته يبقى منفرداً فيسهل ضربه، والسياسة تكتيكات مستمرة فقط القضايا الوطنية الكبرى التي يفترض أن لا يتم فيها اللعب، أما السياسة فيحصل فيها بعض التناقض والاختلاف والاتفاق.. نحن سوف نتقرب مع من يقترب أكثر من القضايا الجوهرية.. الذي يحرص على وحدة اليمن والطرف الذي ينظر أن الدولة التي نشأت في عام ١٩٩٠م لم تعد قادرة على الصمود والبقاء وبالتالي لابد من البحث عن دولة شكلاً ومضموناً، ومحتوى جديداً ومختلفاً، سوف نتقرب من الناس الذين يكون مهمهم الرئيسي هو استقرار اليمن وأمن المجتمع، وكلما اقتربنا من هذه القضايا سنجد أنفسنا قريبين سواء من المشترك أو الحوثيين أو الإخوان في المحافظات الجنوبية».

ولفت بن دغر إلى أن اللجنة العامة وجدت من الأفضل أن تعقد مؤتمرات في عدن وأخرى في حضرموت والثالثة في صنعاء والرابعة في الحديدة والخامسة في تعز وغيرها من المحافظات اليمنية لكي يُنظر للقضية اليمنية ككل لا يتجزأ.. البعض يريد أن تكون القضية الجنوبية كمدخل لحل المشكلة وربما البعض عندهم هي المدخل الوحيد، وأنا أرى أن مشكلة اليمن أكبر من أن تنحصر في زاوية واحدة.. الحالة في الجنوب متميزة ولابد من الاعتراف أن هناك مشكلة ولابد من معالجتها ولكن ليست هوية، هناك خلط بين مصطلح القضية في الجنوب والهوية في الجنوب، أنا شخصياً لست مع هوية الجنوب أنا مع وجود مشكلة في الجنوب وجود قضية الهوية في الجنوب- للأسف الشديد- البعض يريدنا جنوب عربي والبعض يريدنا أن نرجع إلى ما

شدّد الأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام الدكتور أحمد عبيد بن دغر على أنه يفترض بعد توقيع المبادرة الخليجية أن تنتقل الحكومة من مرحلة الائتلاف إلى مرحلة التحالف، باعتبار أن المبادرة الخليجية شكلت برنامجاً سياسياً وطنياً للجميع، المؤتمر الشعبي العام وأحزاب اللقاء المشترك ويفترض بالجميع أن يمضي بهذا البرنامج الوطني الكبير حتى تخرج اليمن من أزمتها مع فبراير 2014م.

وقال بن دغر في حديث مع قناة «السعيدة» الفضائية: «أنا دائماً كنت أدعو إلى مزيد من التآلف والوحدة في الموقف السياسي، فيما يتعلق بالقضايا الكبرى يمكن أن يكون هناك نوع ما من التباين والاختلاف في الرؤى السياسية، أما القضايا الكبرى التي تم الاتفاق على المضي فيها وفق المبادرة الخليجية فلم يعد هناك سبب واحد يدعو للخلاف».

لو لم يكن للمؤتمر أنصافاً أقوى، ومؤيدون مخلصون لما صمد خلال الأزمة

من يحمل السلاح في وجه الدولة عدو للوطن

وأكد بن دغر أن المؤتمر جذوره عميقة في المجتمع اليمني، وعنده برنامج يقبل به الغالبية العظمى من السكان وهو حتى الآن يمثل الأغلبية في البرلمان ولديه قواعد في أنحاء الوطن، وأضاف: «ولا أعتقد أننا في مرحلة قلق على المؤتمر الشعبي ربما الآخرون قلقون من المؤتمر».

وأردف: «ندرس كل التحولات التي تجري بالبلاد، نعرف أننا لم نعد نحن في المؤتمر الشعبي العام وحدنا الذين نقرر مصير البلاد، هناك من يقرر معنا هناك طرف آخر يشاركنا السلطة بالمنافسة، وهناك رئيس متفق عليه من المناضل عديده منصور هادي. لدينا برنامج وهذا البرنامج هو حقيقته هو المبادرة الخليجية التي نعتبرها برنامجاً لا بد لنا أن ننجزه إذا أردنا أن نحقق لليمن الاستقرار ونحافظ على وحدة اليمن، ونحن ندرس الأمور بعقل ومدركون أن هناك حاجة لأن نقبل ببعضنا البعض ولا ن فكر بعقلية الإقصاء وهذا يفرض علينا الاعتراف بالطرق الأخرى على المستوى الاجتماعي والسياسي والتنظيمي، ويجب عليهم أن يعترفوا بوجود المؤتمر على نفس المستوى».

وحول مزاعم وجود تيار في المؤتمر يدعو إلى تخلي الرئيس علي عبدالله صالح عن رئاسة المؤتمر، أجاب الأمين العام المساعد: «ليست الأمور بهذا الشكل ولكن بعض الإخوان في المعارضة والقيود السياسية التي لها خصومات مع المؤتمر تحاول أن تطرح الأمر في هذا الطريق وتصف الناس على هذا الشكل، صحيح هناك بعض التباينات داخل المؤتمر فيما يتعلق ببعض القضايا لكن مازال هناك وحدة الانتماء متماسكة، وقضية التغيير سوف تأتي عليها ولا يوجد أحد يفكر أن يبقى مدى الحياة، لابد أن يأتي يوم يقع فيه بعض التغيير ولكن يجب أن يكون على أسس تنظيمية صحيحة ولا يخرج عن المبادرة».

وأضاف: «أنا لا أرى أن استقالة رئيس الجمهورية من المؤتمر منطقي على الأقل هذا الحل لا يستجيب للمصالح العليا للوطن، كما أن عديده منصور هادي يحتاج إلى المؤتمر الشعبي العام وكذا فالمؤتمر يحتاج لعديده منصور هادي في هذه المرحلة المؤتمر في الوقت الراهن خارج الحكومة حريص على أن يبقى عبد ربه منصور هادي في موقع مهم في المؤتمر الشعبي العام والعلاقة بين منصب رئيس الجمهورية والأمين العام سيجد لها المؤتمر الشعبي العام صيغة مناسبة تحفظ نوعاً من التوازن داخل المؤتمر.. المؤتمر الشعبي العام متماسك حتى الآن ولأنه متماسك مازال محتفظاً بقواعده العاملة في مختلف المناطق».

ولفت إلى أن «الذين أنتقلوا من قيادة الحزب الاشتراكي إلى المؤتمر الشعبي العام لأسباب كثيرة أولاً لنظر لأمور من منظور تاريخي. المؤتمر والاشتراكي حقاً الوحدة وتحقيق الوحدة كان وفقاً لبرامجهم السابقة، الكل كان مصراً على وحدة اليمن والكل متفق برامجهما وسياسياً وعندما تحققت الوحدة اقترب المؤتمر الشعبي العام من الحزب الاشتراكي اليمني وفيما بعد طرحت وحدة الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي العام وأظن أن هناك حاجة للتفكير العميق ولكن ذلك لم يحصل منه شيء.. كانت القضية محل خلاف

ونقاش داخل المؤتمر والاشتراكي، لهذا السبب الجزء الكبير داخل الاشتراكي أنتقلوا إلى المؤتمر، لكن الأحزاب الأخرى أنا لا أدري لماذا أنتقلوا إلى المؤتمر.

وأردف: «لو لم يكن المؤتمر الشعبي العام صاحب جذور عميقة في المجتمع ولديه من التأييد الشعبي الكبير ما كان بإمكانه أن يصمد في الأزمة وكان انتهى كما انتهت بعض أحزاب عريفة في البلدان العربية الأخرى التي مرت بثوراتها أو أزمتها، وهي أحزاب كبيرة وصاحبة تجربة عميقة لكن المؤتمر صمد وصمد بشعبه وأهله وجهائمه لو لم يكن لديه أنصار أقوياء ومؤيدون ومخلصون ما كان صامداً».

وحول القضية الجنوبية قال الأمين العام المساعد: «هذه قضية مهمة جداً قبل أن تكون قضية المؤتمر الشعبي العام، والحقيقة نحن مع الوحدة، كان يجب أن تقوم بخطوات كبيرة فيما يتعلق بتوحيد الجيش الجنوبي والشمال في ذلك الوقت ولأسف الشديد فقد بقيت حتى عام ٩٤م وحدات لا تخضع لقيادة واحدة، كانت هناك قيادتان سياسيتان في البلد قيادة المؤتمر

المؤتمر.. الأكثر حرصاً على تنفيذ المبادرة ونجاح الحوار

المحرر السياسي

أكد المؤتمر الشعبي العام ويؤكد يوماً بعد يوم انه التنظيم الأكثر سلمياً وديمقراطية وشجاعة في المواقف وثباتاً في الأحداث.

نقول ذلك ونحن نعيش أجواء مرور عام كامل على توقيع المبادرة الخليجية واليتها والتي وقعتها الزعيم علي عبدالله صالح في العاصمة السعودية الرياض.. ومن هنا استحق المؤتمر الشعبي العام بقيادة زعيمه علي عبدالله صالح- رئيس المؤتمر الشعبي العام- أن يكون الحزب الأكثر تمسكاً بالسلام بمفاهيمه المختلفة لأنه الحزب الوحيد الذي وصل إلى السلطة سلمياً، وسلمياً يعني عبر صناديق الاقتراع في الانتخابات الرئاسية العامة والحررة والمباشرة والنزاهة في سبتمبر ١٩٩٩م وسبتمبر ٢٠٠٦م ومع ذلك سلم مقاليد السلطة سلمياً، متتالاً عن عامين من حقه فيها مواصلة إدارة شؤون البلاد وموجوب آخر انتخابات رئاسية.. ونحن نقول أن المؤتمر الشعبي العام هو واحد من أكثر الأحزاب تمسكاً بالديمقراطية.. نقول ذلك لأنه وعلى لسان الزعيم علي عبدالله صالح حين قال ان الوحدة والديمقراطية مترابطتان ولا يمكن الفصل بينهما.. ونحن قال في موضوع آخر ان الديمقراطية قضية صعبة عند البعض ولكن الأكثر صعوبة من الديمقراطية ان لا تكون موجودة.

لهذا فإن المؤتمر الشعبي العام حين وصل للسلطة بالانتخابات البرلمانية في إبريل ١٩٩٣م، بأغلبية أشرك معه في الحكم كلا من الحزب الاشتراكي اليمني والتجمع اليمني للإصلاح.. ونحن فاز في انتخابات إبريل ١٩٩٧م بأغلبية مريحة لم يبلغ الديمقراطية ولم يسع للتضييق عليها أو خنقها بالمبادئ والقوانين أو استخدام سياسة العصا والجزء..

وعليه فإن الزيارة الطيبة التي قام بها يوم الثلاثاء الموافق ٢٠ نوفمبر ٢٠١٢م الدكتور عبد اللطيف الزياتي- أمين عام مجلس التعاون الخليجي إلى المقر الرئيسي للمؤتمر الشعبي العام ولقاءه مع الدكتور عبدالكريم اليرباني- النائب الثاني لرئيس المؤتمر الشعبي العام- ومعه أعضاء اللجنة العامة للمؤتمر وقيادات الحزب التحالف الوطني الديمقراطي وبحضور سفاء دول مجلس التعاون الخليجي وسفراء الدول الدائمة العضوية بمجلس الأمن في بلادنا، قد أكدت ان المؤتمر وحلفاءه قد التزموا التزاماً كاملاً وأوفوا بالتزاماتهم الوطنية، التاريخية فيما يتعلق بتنفيذ المبادرة الخليجية واليتها الزمنية، على الرغم من تحمل المؤتمر وحلفائه الكثير من الممارسات التي استهدفت كوادرمهم، وذلك من أجل تغليب المصلحة الوطنية التي ظلت مهمهم الأول باعتبار أن مصلحة الوطن فوق كل اعتبار حزبي أو ذاتي.. وان تجديد وحرص قيادة المؤتمر وحلفائه على انجاح الحوار الوطني ودعم جهود الأخ عديده منصور هادي- رئيس الجمهورية النائب الأول لرئيس المؤتمر الأمين العام- في تحقيق الأمن والاستقرار وتحقيق تطلعات أبناء الشعب اليمني، يؤكد ان المؤتمر- تنظيمياً وقيادة وقواعد- لهو أكثر الاحزاب التزاماً بالمبادرة وقبولاً بها، وقبولاً للأخر طالما في ذلك تحقيق لكل تطلعات أبناء شعبنا العظيم..

وإن تهم الإبطاء أو التعطيل أو الإخلال بتنفيذ المبادرة الخليجية واليتها الزمنية من جانب المؤتمر دعوى يرفضها ويؤكد أنها ماهي إلا راجيف أكاذيب أدمن على ترديدها المعيقون في كل مرحلة من مراحل تآمراتهم الداخلية وخيبات الأمل التي يتلقونها كلما تعاملوا مع الشعب وقضاياهم الحقيقية واستحقاقاته.

وختاماً نقول ان المؤتمر تنظيم صاحب شجاعة أدبية وأخلاقية ومواقف وطنية يَحسد عليها، وان في المؤتمر طرق تفكير واساليب مختلفة لكنه لم يسع بحضور عقليته المازوم الذي لا يهجم ان يحرق صنعاء أو يعرقها ويهرب.. ولم ولن يسبح المؤتمر بحضور عقليته المغامر الذي يريد السلطة ولو هلك الجميع..

المؤتمر الشعبي العام سلم السلطة سلمياً ويشارك فيها سلمياً وسيظل حرصاً على اليمن، بل ان حرصه الآن على اليمن بأرضه وسيادته وصون كرامة مواطنيه وأمنهم واستقرارهم في مقدمة اولوياته.. وسيظل في مقدمة الصفوف المضحية لخدمة قضايا الوطن والمصالح العليا للشعب اليمني العظيم.

عبر المحاولات التي تقوم بها بعض القوى لإرهاب الشخصيات الوطنية التي يعول عليها لعب دور بناء في ظل الظروف الاستثنائية التي نعيشها.. ومحاولات تثنيها عن أداء دورها في هذه المرحلة الفاصلة من تاريخ البلاد.

وأضاف البيان: أن مسلسل الاستهداف الذي يتعرض له الصيادي

المؤتمر يدين الإعتداء على منزل الصيادي ويحمل الداخلية مسؤولية حمايته

سبب نتيجة المواقف الوطنية التي سجلها خلال فترة الأزمة، وكذا دوره البارز لانجاح أعمال اللجنة الفنية المكلفة بالتحضير للحوار الوطني.

ودعا المؤتمر الشعبي العام الأجهزة المختصة القيام بدورها في تعقب وضبط المتهربين في الاعتداءات التي تعرض لها الأستاذ صلاح الصيادي وأخراً جريمة الاعتداء على منزله وتقديمهم للقضاء.. وحمل الأجهزة الأمنية المسؤولية الكاملة في توفير الحماية اللازمة له وأسرته.



عبر المؤتمر الشعبي العام عن إدانته وأستنكاره الشديدتين للاعتداء الذي تعرض له منزل الأستاذ صلاح الصيادي - أمين عام حزب الشعب الديمقراطي وعضو اللجنة الفنية للحوار الوطني.

وقال المؤتمر (في بيان صادر عنه: إن الاستهداف المتكرر للأستاذ صلاح الصيادي يأتي في

بن دغر يلتقي سفيرى الهند ومصر باليمن

كما التقى بن دغر سفير جمهورية مصر العربية الشقيقة اشرف عقيل وبحث معه علاقات التعاون الثنائي بين البلدين الشقيقين، وسبل تعزيز تلك العلاقات نحو آفاق أوسع، سيما في مجال الاتصالات وتقنية

المعلومات. وأكد بن دغر على عمق العلاقات التاريخية والأخوية بين الشعبين اليمني والمصري، منوها إلى أن الحكومة اليمنية حريصة على تلك العلاقات بما يحقق المصالح المشتركة للبلدين الشقيقين، مشيداً بمستوى التطورات التي تشهدها جمهورية مصر العربية، في مختلف المجالات التي يتصدرها قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، متمنياً للشعب المصري وصلات تجاوز الأوضاع التي يمر بها نحو المزيد من الاستقرار والتقدم والإزدهار.

من جانبه أشاد السفير المصري بالمستوى الذي وصلت إليه خدمات الاتصالات في بلادنا، مؤكداً على أهمية الارتباط بعلاقات التعاون الثنائي بين اليمن ومصر بالشكل الذي يعكس عمق تلك العلاقات وتميزها الدائم والمستمر، مشيراً إلى أن تبادل التجارب والخبرات في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، من شأنه تنمية المصالح المشتركة بين البلدين الشقيقين، والدفع بها نحو التطلعات المنشودة للقيادات السياسية في مصر واليمن.

التقى الدكتور احمد عبيد بن دغر -وزير الاتصالات وتقنية المعلومات- أمس، أوصاف سعيد سفير جمهورية الهند الصديقة بصنعاء.

و جرى خلال اللقاء بحث علاقات التعاون الثنائي بين البلدين الصديقين وخاصة في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات. حيث أشاد الدكتور احمد عبيد بن دغر بما وصل إليه قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في الهند وخاصة صناعة البرمجيات التي أثبتت قدرتها على المنافسة في سوق الاتصالات العالمية.

متمنا الدور الذي تقوم به الحكومة الهندية في دعم التسوية السياسية في اليمن والعلاقات التعاون الثنائي بين البلدين خاصة في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، مبدياً إعجابها بما وصلت إليه خدمات الاتصالات في اليمن.

وأكد الجانبان حرص البلدين على بذل كافة الجهود التي من شأنها الارتقاء بعلاقات التعاون الثنائي وخدمة المصالح المشتركة بين البلدين والشعبين الصديقين.